



شركة الكويت وآسيا القابضة
Kuwait Asia Holding Co.

النَّفْرِيرُ السَّنِويُّ

2018

كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسري بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملاني السادة أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم أجمل ترحيب في الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادي للشركة وأضع بين أيديكم التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م الذي يستعرض البيانات المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات المستقل، وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

الإخوة المساهمون الكرام:

لقد عملنا في مجلس الإدارة وبالتعاون مع الإدارة التنفيذية على الاستمرار بالشفافية والمصارحة مع المساهمين الكرام كمنهجاً ثابتاً وراسحاً في عملنا وتعاملنا مع كافة الجهات ذات العلاقة بالشركة من مساهمين ومستثمرين وجهات رقابية، وكنا حريصين على الدوام على اظهار الوضع المالي للشركة بصورة عادلة تعكس القيمة الحقيقية لأصول الشركة والتزاماتها تجاه الغير.

لقد استمر اليوم والله الحمد - حصد ثمار هذا النهج المحظوظ والمبني على مبادئ الحوكمة والإدارة السليمة والمتوازنة، حيث نعمل بخطة استثمارية متوازنة المخاطر تقوم على الانتقاء المدروس للفرص الاستثمارية مع التحفظ في قيم وأسعار هذه الأصول والاستثمارات مما يمثل فرصة مستقبلية لتحقيق عوائد مالية متوازنة المخاطر.

الأخوة المساهمون الكرام:

لقد حرصت الشركة على إحداث تحول استراتيجي في مسار عملياتها من خلال إعادة الهيكلة الشاملة لأصول الشركة واستثماراتها، ترتكز على التخارج من الأصول غير المجدية اقتصادياً والتي تمثل حصصاً غير مؤثرة في شركات خاسرة أو أصول يصعب تسويتها وتحويلها لأصول مدرة للدخل تحقق تدفقات نقدية جارية تغطي مصروفات الشركة والتزاماتها، أو من خلال فرز وتصنيف استثمارات الشركة وأصولها إلى أصول محفظظ بها لإعادة الهيكلة وأخرى سيتم التخارج منها وبيعها واستبدالها بأصول أكثر جودة تتناسب مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة.

إن هذه الجهود التي تكللت والله الحمد بالنجاح واستمر جنى الثمار، ويظهر ذلك من البيانات المالية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2018م، التي اظهرت استمرار التحسن المالي الملحوظ في أعمال الشركة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث استطاعت الشركة أن تحول الخسائر المتتالية السابقة إلى أرباح مستدامة، كما تمكنت الشركة من تحقيق أرباح للعام الرابع على التوالي حيث بلغت أرباح الشركة الأم في 31 ديسمبر 2018م، مبلغ 504,990 د.ب مقارنة بمبلغ 459,374 د.ب في 31 ديسمبر 2017 بنسبة نمو بلغت 10%.

في حين انخفضت حقوق المساهمين للشركة الأم في عام 2018 لتبلغ 23,285,399 د.ك متاثرة بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (9)، وكذلك مجموع موجودات الشركة في عام 2018 التي وصلت الى مبلغ 23,717,647 د.ك.

هذا ولم تتحمل الشركة أية التزامات إضافية أو تمويل خارجي في عام 2018. كما انخفضت مجموع المطلوبات عام 2018 لتصبح 425,469 د.ك بعد أن كانت في عام 2017 بمبلغ 496,519 د.ك بفارق قدره 70,870 د.ك.

الأخوة المساهمون الكرام:

على الرغم من الصعوبات الجيوسياسية في المنطقة التي مثلت عائقاً حقيقياً للاستثمار وتسارع خطواته بصفة تتابع الأزمات الاقتصادية المتتالية وتتأثيراتها خلال السنوات الماضية.

إلا إننا تمكنا والله الحمد- من تجاوز المرحلة الأصعب في عمر الشركة، وأن المستقبل سيحمل معه مبشرات حقيقة وسننسعى إلى التركيز على الأنشطة التشغيلية التي تمثل قيمة إنتاج حقيقية مضافة للأسوق التي نعمل بها ضمن خطة التطوير المستقبلية لأعمالها وعملياتها.

لقد تمكنت الشركة من أن توفر لديها سجلاً إنتقائياً ملائماً، حيث لم تقم بالإقتراض خلال السنوات الماضية واستطاعت المحافظة على السيولة النقدية المتوافرة لديها، وهو الأمر الذي يمكنها من الإقتراض مستقبلاً حال توافر الفرص الاستثمارية المناسبة والمنسجمة مع استراتيجيتها الجديدة.

الأخوة المساهمون الكرام:

وفي الختام، فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على دعمكم وتقديم الغالية وأتقدم بالشكر إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية للشركة على مساهمتهم المخلصة والبناءة التي قاموا بها لمحافظة على الشركة.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عيسى محمد حبيب
رئيس مجلس الادارة





تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة الكويت وأسيا القابضة

وبناءً على ما تقدم فإن الهيئة ترى الآتي:
١. إن الشركة خلال الفترة المحددة قد التزمت بواجباتها تجاه تنفيذ العقود ومعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في الآراء والارشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قبلنا خلال الفترة المحددة، ولم يظهر لنا وجود مخالفات شرعية تتعارض مع هذا الرأي.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى الله وصحبه وسلم ...
والحمد لله رب العالمين .

اعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

التوقيع	العضو
	د. خالد شعاع العتيبي
	أ.د. إبراهيم عبد الله السبعري
	أ.د. سليمان معرفي سفر
	د. ناظم محمد المسماح
	د. ذييف محمد العجمي - رئيساً

شركة الكويت وأسيا القابضة
شركة مساهمة كويتية قابضة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل

صفحة
3
4
5
6
7

بيان المركز المالي المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
بيان التدفقات النقدية المجمع

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة الكويت وأسيا القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
دولة الكويت

تقرير حول تنفيذ البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد ثقنا البيانات المالية المجمعة لشركة الكويت وأسيا القابضة - شركة مساهمة كويتية (قابضة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2018، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية، والتغيرات التقنية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المالية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018، وأداؤها المالي وتتفقها التقنية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أسباب ابداء الرأي
لقد ثقنا بأعمال التتفق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً ل تلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تنفيذ البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أثنا مستكملون عن الشركة الأم وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير أخلاقي المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية وال المتعلقة بتنفيذنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أثنا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤوليات الادارة والمسؤولين عن الحكومة حول البيانات المالية المجمعة
إن الادارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقديم الدرة المجمعة على تحقيق الاستمرارية والاقتصاد عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبية، ما لم يكن بنية الادارة تصريحية المجموعة أو إيقاف نشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحكومة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للشركة الأم.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تنفيذ البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة كل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التتفق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية المستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكلجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بعمارة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصنيفه وتقييد إجراءات التدقيق الملازمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملازمة لترفر لنا أسلنا لإبداء رأينا، إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المالية الناتجة عن الاحتيال تغير أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل توافر، أو تزوير، أو حذف مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استبعاد إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصفيه إجراءات التدقيق الملازمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة الأم.
- تقييم ملازمة السياسات المحاسبية المتتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملازمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود مشكل جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن تشير ضمن تقرير مراقبة البيانات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملازمة، لتعديل رأينا، إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفعوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملازمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة، إننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والإداء على تدقيق حسابات المجموعة، كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك آية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحكومة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكلفة ارتباطتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود مشكل في استقلاليتنا، أو حيثما وجئت، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتصریعات الأخرى
يراينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وإننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وإن البيانات المالية المجمعة تتضمن مانص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليها وعقد التأمين والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتها اللاحقة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليها أو لعقد التأمين والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتها اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو تنتج أعمالها، مع مراعاة ما ورد في إيضاح (20).

د. شحيب عبدالله شحيب
مراقب حسابات مرخص فئة رقم 33
RSM البرزيغ وشركاه

شحيب عبدالله شحيب

د. شحيب عبدالله شحيب
مراقب حسابات
مرخص فئة رقم 33
RSM البرزيغ وشركاه

دولة الكويت
28 مارس 2019

2017	2018	إيضاح	
			الموجودات
2,387,063	1,621,034	3	الموجودات المتداولة:
600,285	6,203,365	4	نقد وند معاين
-	1,515,500	5	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
133,722	-	6	وكالة استثمارية
30,281	214,570	7	موجودات محظوظ بها بغرض البيع
857,197	-	8	أرصدة مدينة أخرى
4,008,548	9,554,469		مستحق من طرف ذي صلة
			مجموع الموجودات المتداولة
22,162,250	-	9	الموجودات غير المتداولة:
-	13,285,739	10	موجودات مالية متاحة للبيع
989,414	877,424	11	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
15	15		عقارات استثمارية
23,151,679	14,163,178		ممتلكات ومعدات
27,160,227	23,717,647		مجموع الموجودات غير المتداولة
			مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية	
399,752	308,761	12	المطلوبات المتداولة:
399,752	308,761		أرصدة دائنة أخرى
			مجموع المطلوبات المتداولة
96,767	116,888	13	المطلوبات غير المتداولة:
96,767	116,888		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
496,519	425,649		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			مجموع المطلوبات
22,365,419	22,365,419	14	حقوق الملكية:
48,388	101,667	15	رأس المال
48,388	101,667	16	احتياطي اجباري
4,100,887	816,094		احتياطي اختياري
(268,617)	(244,329)		احتياطي القيمة العادلة
362,598	144,881		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
26,657,063	23,285,399		أرباح مرحلة
6,645	6,599		حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم
26,663,708	23,291,998		الحصص غير المسطرة
27,160,227	23,717,647		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

أحمد سليمان الخالد
رئيس التنفيذي

عصي محمد حبيب
رئيس مجلس الإدارة

2017	2018	إيضاح	
865,323	577,274	18	صافي أرباح استثمارات
-	137,485		عوائد وكالة استثمارية
-	337,286	6	أرباح بيع موجودات محتفظ بها بغرض البيع
(8,821)	(111,990)	11	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
21,763	48,287	17	إيرادات أخرى
(394,272)	(436,216)	19	مصاريف عمومية وإدارية
(113)	(19,386)		خسائر فروقات تحويل عملات أجنبية
(54)	-		استهلاك
483,826	532,740		ربع السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
(3,510)	(4,795)		ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(2,001)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(21,000)	(21,000)	20	حصة الزكاة
459,316	504,944		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
			صافي ربع السنة
459,374	504,990		يوزع إلى:
(58)	(46)		مساهمي الشركة الأم
459,316	504,944		الحصص غير المسيطرة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

2017	2018	إيضاح
459,316	504,944	

صافي ربح السنة

2,973,010	-	9
2,539	24,288	

(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر:
 يندر ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر
 التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع
 فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية

-	3,362	
-	(1,390,527)	10
2,975,549	(1,362,877)	
3,434,865	(857,933)	

يندر أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
 أرباح استبعاد / استرداد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
 الشامل الآخر

التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
 الشامل الآخر

(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر للسنة
 مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة

3,434,923	(857,887)	
(58)	(46)	
3,434,865	(857,933)	

يوزع إلى:
 مساهمي الشركة الأم
 الحصص غير المسيطرة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

شركة الكويت وأسا الفلاستيك - ش.م.م.
وشركها التجارية
بيان التغيرات في حقوق الملكية المدججة
الممتدة المالية المتداولة في 31 ديسمبر 2018
(تحصي الشركة بال وكليل الممثل)

بيان حقوق الملكية المتداولة لسنة 2018									
بيان حقوق الملكية المتداولة لسنة 2017									
المحسوس غير المسجل	المحسوس المسجل	المحسوس المسجل	احتياطي ترجمة مترتبة على اتفاقيات أجنبية						
23,228,843	6,703	23,222,140	(8,217,121)	(271,156)	1,127,877	291,270	291,270	30,000,000,000	
459,316	(58)	459,374	8,217,121	-	(291,270)	(291,270)	(7,634,581)		الرسدفي 1 يناير 2017
2,975,549	-	2,975,549	459,374	-	2,539	2,973,010	-		انتهت رأس المال ورأس المال المفردة
3,434,865	(58)	3,434,923	459,374	2,539	2,973,010	-	-		صافي ربح (إضافة 6) السنة
26,663,708	6,645	26,657,063	(96,776)	(268,617)	4,100,887	48,388	48,388		الفصل الثالث (الخسارة) للسنة
(2,513,777)	-	(2,513,777)	362,598	(268,617)	48,388	48,388	22,365,419		الرسول للأحتياط
24,149,931	6,645	24,143,286	(591,769)	(1,922,008)	-	-	-		الرصد في 31 ديسمبر 2017
504,944	(46)	504,990	(229,171)	(268,617)	2,178,879	48,388	48,388		أو تطبق المعدل الدولي للتغدر المالية رقم (9) (المساواة 2 د)
(1,362,877)	-	1,362,877	3,362	1,390,527	-	-	-		الرسدفي 1 يناير 2018
(857,933)	(46)	(857,887)	508,352	24,288	(1,390,527)	-	-		صافي ربح (خسارة) للسنة
			(27,742)	-	27,742	-	-		(النقد، الشفاعة، الشفاعة) للدخل الشفاعة
			(106,558)	(244,329)	816,094	53,279	53,279		مجموع (النقد، الشفاعة، الشفاعة) للدخل الشفاعة
			(144,881)	-	101,667	101,667	101,667		الرسول للأحتياط
			6,599	23,285,399	-	-	-		آخر
23,291,998	-	-	-	-	-	-	-		الرسدفي 31 ديسمبر 2018

إن الإصدارات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المدججة

2017	2018	
483,826	532,740	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(19,571)	(48,287)	تسويات: إيرادات عوائد عوائد وكالة استثمارية
-	(137,485)	أرباح بيع موجودات محتفظ بها بعرض البيع
-	(337,286)	صافي أرباح استثمارات
(865,323)	(577,274)	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
8,821	111,990	استهلاك
54	-	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
17,609	20,121	
<u>(374,584)</u>	<u>(435,481)</u>	
375,939	-	التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(2,491)	(3,467)	أرصدة مدينة أخرى
131,132	857,197	مستحق من أطراف ذات صلة
129,996	104,187	أرصدة دائنة أخرى
-	522,436	النقد الناتج من العمليات
(21,000)	(3,510)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة
(21,678)	(21,000)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
87,318	497,926	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
-	293,723	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: المحصل من بيع موجودات محتفظ بها بعرض البيع
-	(1,515,500)	صافي العرقة على وكالة استثمارية
<u>(3,031,913)</u>	-	المدفوع لشراء موجودات مالية متاحة للبيع
-	(726,642)	المدفوع لشراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
315,656	-	الشامل الآخر
-	134,639	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(15,835)	-	المحصل من بيع / استرداد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
19,571	48,287	المدفوع لشراء عقارات استثمارية
771,797	501,538	إيرادات عوائد مستلمة
<u>(1,940,724)</u>	<u>(1,263,955)</u>	توزيعات أرباح نقدية مستلمة
<u>(1,853,406)</u>	<u>(766,029)</u>	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
4,240,469	2,387,063	صافي النقص في نقد ونقد معامل
<u>2,387,063</u>	<u>1,621,034</u>	نقد ونقد معامل في بداية السنة
		نقد ونقد معامل في نهاية السنة (إيضاح 3)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

- 1

تأسست الشركة الكويتية الإيرانية القابضة (شركة مساهمة كويتية قابضة) بموجب عقد تأسيس موافق لدى وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - في دولة الكويت تحت رقم 2630 جلد 1 بتاريخ 30 أبريل 2005. إن الشركة الأم مقيمة في السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت تحت رقم 107342 بتاريخ 1 مايو 2005، وتمت الموافقة على إعلان تأسيس الشركة الأم نهائياً بموجب اجتماع الجمعية العامة التأسيسية المنعقدة في 30 مايو 2005 تحت اسم الشركة الكويتية الإيرانية القابضة (شركة مساهمة كويتية قابضة). وبناء على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 17 يوليو 2006 تم التأشير في السجل التجاري بتعديل اسم الشركة الأم إلى "شركة الكويت وأسيا القابضة" (شركة مساهمة كويتية قابضة)" بتاريخ 30 يونيو 2006.

بتاريخ 10 مايو 2017 انعقدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم حيث تم الموافقة على ما يلى:

- إطفاء رصيد الخسائر المتراكمة بمبلغ 121,217,121 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 باستخدام ما يلى:

- الاحتياطي الإيجاري بمبلغ 270,291 دينار كويتي.

- الاحتياطي الاحتياطي بمبلغ 270,291 دينار كويتي.

- تخفيض رأس المال المصرح به البالغ 30,000,000 دينار كويتي بمقدار 7,634,581 دينار كويتي ليصبح رأس مال الشركة الأم بمبلغ 22,365,419 دينار كويتي.

- تعديل المادة رقم (6) من النظام الأساسي والمادة رقم (7) من عقد التأسيس ليصبح كالتالي:

حدد رأس مال الشركة الأم بمبلغ 22,365,419 دينار كويتي موزعاً على 223,654,190 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للمهم الواحد (إيضاح 14) وجميع الأسهم تقنية.

وجرى التأشير على تلك التعديلات في السجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 107342 بتاريخ 18 يونيو 2017.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة الأم:

- تملك أسمها شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أملاك أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير.

- إقراض الشركات التي تملك فيها أسمها وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتغير إلا تذكر نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.

- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتديرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء في داخل دولة الكويت أو خارجها.

- تملك المنشآت والعقارات الازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.

- استغلال الفوائض المالية المتوفرة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

إن عنوان الشركة الأم البريدي المسجل هو ص.ب: 21215 الصفاه، الرمز البريدي 13073 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 28 مارس 2019. إن البيانات المالية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم، كما أن الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

السياسات المحاسبية الهامة

- 2

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمعابر الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس محاسبة المحاسبة الدولية، وتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلى:

أ - أسس الإعداد :
 يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما حد البند التالي والمتدرج بقيمتها العادلة:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- حقوق استثمارية.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادلة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعابر الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الأراء والتقريرات والأقرارات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الأراء والتقريرات والأقرارات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ص).

المعايير والتفسيرات الصادرة وجريدة التأثير

إن المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2018 المتعلقة بالمجموعة وبياناتها كالتالي:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يحل هذا المعيار، الذي يبدأ سريانه اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2018، محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والتقييم". يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كيفية تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويشمل نموذج الخسائر الإنتمانية المتوقعة لفرض احتساب الخاضن قيمة الموجودات المالية والمتطلبات العامة الجديدة لمحاسبة التحوط. كما سوف تظل الإرشادات حول تحقق أو عدم تتحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بدون تغيير. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2 - د) حول أثر التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحدد إطاراً وشاملاً لكيفية وتوقيت الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي (18) - الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي (11) - عقود الأنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (15) - اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعيار (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

يسري هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى مثل معيار المحاسبة الدولي (17). كما توفر متطلباته نموذجاً للاعتراض وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. كما سيحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الأفصاح المتعلقة بطبيعة، ومدى وتوقيت الإيرادات وكذلك عدم التأكيد من الإيرادات والتغيرات التقنية المتعلقة بها مع العملاء. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2 - ك) حول أثر التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) - معاملات العملات الأجنبية والدفعة المقدمة

يسري هذه التفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح أنه عند تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبدئي للموجودات، المصارييف أو الإيرادات (أو جزء منها) المتعلقة عند إلغاء الاعتراف بال الموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعة المقدمة، إن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تعرف فيه المنشأة مبدئياً بال الموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة من الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات أو تحصيلات متعددة، فإنه يجب على المنشأة تحديد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو تحصيل دفعة مقدمة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) - تحريل العقار الاستثماري

يسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك عقارات قيد الأنشاء أو التطوير إلى أو من العقار الاستثماري. تبين التعديلات أن حدوث تغير في الاستخدام عندما يقابل أو يتوقف عن مقابلة تحريل العقار الاستثماري مع وجود أدلة على تغير الاستخدام. مجرد تغير في نية الإدارة في استخدام العقار لا تقدم دليلاً على تغير في الاستخدام.

تتطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2018 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة المجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

لم يكن لتطبيق تلك التفسيرات والتعديلات المتكررة أعلاه أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهي غير جارية التأثير ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير
 يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري المحاسبة للتأجير للموزرين ويطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم (17) مع استثناءات محددة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعرف المستأجر على التزام بسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام أداة طريقة الآثار الرجعي الكامل أو طريقة الآثار الرجعي المعدل. إن المحاسبة للتأجير للموزرين لم تتغير كثيراً عن الطريقة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (17).

إن ذلك المعيار لا يتوقع أن يكون له تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعريض السليم وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المعلنة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شريطة أن تكون التدفقات التقنية التعاقدية فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المستحق من المبلغ الأصلي القائم (معابر سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن الأصل المالي يجتاز اختبار معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف يؤدي إلى الانهاء المبكر للعقد ويغيب النظر عن أي طرف يدفع أو يتلقى تعويضات معقولة عن الانهاء المبكر للعقد. يجب تطبيق التعديلات باثر رجعي وتسرى اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع:
تضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة الكويت وأسيا القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركتها التابعة التالية:
نسبة الملكية

2017	2018	بلد التأسيس	الشركة التابعة
%96	%96	دولة الكويت	شركة آسيا المتحدة العقارية - ش.م.ك. (مقلة)
%96	%96	دولة الكويت	شركة ثري دي لاستثمارات الإدارية والاقتصادية - ش.م.ك. (مقلة)
%100	%100	جمهورية مصر العربية	شركة ركاز للصناعة والتعدين - ش.م.م.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخساراة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة نسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القراءة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبهما. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لاعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالأخرين.
- حقوق التصويت المحتلة التي تحتفظ بها المجموعة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- آية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتباينة بين الشركات بالكامل ، بما فيها الأرباح المتباينة والخسائر والأرباح غير المحققة . يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبة موحدة للمعاملات المتباينة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم اظهار الحصص غير المسسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم وال Hutchinson غير المسسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة ضمن حقوق الملكية . يتم تعديل المبلغ الدفترية لمحصل ملكية المجموعة والهبات غير المسسيطرة لتغطية التغيرات للهبات المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أي فروقات بين الرصيد المعدل للهبات غير المسسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المتوفع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الهبات غير المسسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسسيطرة . إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتي :

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة .
- استبعاد القيمة الدفترية للهبات غير المسسيطرة .
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية .
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود .

ج - تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:
تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استنادا إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا كانت:
- من المتوقع تتحققها أو تتويج المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- من المتوقع تتحققها خلال اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتاج أو يستخدم لتسوية التزام لفترة التي عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

تصف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا كان:
- من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- من المتوقع تصفيتها خلال اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي ، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي .

تصف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د - ال أدوات المالية:
تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأدوات المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة حقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوري السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد ونقد معادل، وكالة استثمارية، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

د - 1) الموجودات المالية

السياسة المحاسبية التي تسرى اعتباراً من 1 يناير 2018:
طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 مع تعليق مبدئي في 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تغير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يؤدي المعيار الجديد إلى تغيرات جوهرية في محسنة الموجودات المالية وبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

د - 1/1) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية:
لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والممتلكات، استناداً إلى نموذج الأعمal الخاص بالمجموعة لإدارة موجوداتها وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال
تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحدة هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تتطبق أي من هاتين الحالتين (كان يتم الاحتفاظ بال الموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقلص بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

الاعتراف المبدئي
يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافة إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لغاء الاعتراف
يتم إلغاء الاعتراف بال الموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين:
أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخالصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو
ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تختفي المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

قياس الفئات المختلفة للموجودات المالية

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المتاحة للبيع، المحافظ عليها حتى الاستحقاق، القروض والمدينون) بما يلى:

- أدوات الدين بالتكلفة المطफأة
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المططفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المططفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريظ محددة للتغيرات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقى.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المططفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المططفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعليمه أو انخفاض قيمته.

إن النقد والنقد المعادل والوكالة الاستثمارية تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبلغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

- وكالة استثمارية

تتمثل الوكالة في اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة، بمرجع اتفاقية الوكالة، بتقديم مبلغ من المال إلى عميل والذي يستقر لها وفقاً لشروط محددة مقابل عائد. إن الوكيل ملزم باعادة المبلغ في حالة التغير، الإهمال أو مخالفة أي شرط من شروط وأحكام الوكالة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف المجموعة الموجودات المالية كمحظوظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال انشطة المتاجرة أو تشكل جزء من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحظوظ بها لغرض المتاجرة وتقلص في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، يجوز للمجموعة عند الاعتراف المبدئي أن تصنف موجودات مالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان ذلك يلغي أو يحد بشكل كبير من عدم التطبيق المحتملي الذي قد يتsha.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر البيع و الناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض"، ولا يحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك العمصالات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. عند استبعادها، يعاد تدويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

د - 2/1) انخفاض قيمة الموجودات المالية:

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغيرات جذرية في محاسبة المجموعة لخسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية عن طريق تبديل طريقة الخسائر المحققة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (39) بطريقة الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من المجموعة تسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لكافية أدوات الدين غير المحظوظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكالة الدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ثم يخص العجز بنسبة تقريرية إلى معدل الفائدة الفعلية الأصلي على ذلك الأصل.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار لطلق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداء الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقدير من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرًا" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية.

يتعدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تغير الاحتياط العرج الخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الحقيرية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فيتم الاعتراف بالمخصص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

د - (3/1) المرحلة الانتقالية:

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما هو موضح أدناه:

- ا) لم يتم تعديل أرقام المقارنة، حيث قررت المجموعة إتباع نهج إثبات الفروق في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في الأرباح المرحلة والاحتياطي كما في 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المدرجة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لا تعكس بشكل عام متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وبالتالي فإن المعلومات المدرجة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لا تمثل معلومات مقارنة من حيث متطلبات هذا المعيار.
- ب) تم إجراء التقييمات التالية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق المبدئي.
 - تحديد نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية.
 - تصنيف وإلغاء التصنيف السابق لبعض الموجودات والمطلوبات المالية كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 - تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات الملكية غير المحتفظ بها بعرض المتاجرة إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن أثر هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 هو نقص الأرباح المرحلة بمبلغ 591,769 دينار كويتي، ونقص الاحتياطي القيمة العادلة بمبلغ 1,922,008 دينار كويتي على النحو التالي:

احتياطي القيمة العادلة	أرباح مرحلة خسائر متراكمة
------------------------	---------------------------

رصيد الإقلال تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (31 ديسمبر 2017)

أثر إعادة التصنيف وإعادة القياس:
أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات ملكية متاحة للبيع إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
أدوات ملكية متاحة للبيع إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تسويات أخرى:
أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018

(193)

الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018

2,178,879

(229,171)

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق الأول للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

يوضح الجدول التالي التسوية بين فئات القياس الأولية والقيمة الدفترية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (39) وفئات القياس الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في 1 يناير 2018:

القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي لتقارير المالية رقم (9)	القيمة الدفترية الأساسية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية رقم (9)	التصنيف الجديد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	التصنيف الأساسي وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	الموجودات المالية: نقد ونقد معادل
2,387,063	2,387,063	التكلفة المطافة	فروض ومديون	
5,424	5,617	بالتقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	بالتقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	أدوات ملكية
564,636	594,668	بالتقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	بالتقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	أدوات ملكية
30,281	30,281	التكلفة المطافة	فروض ومديون	أرصدة مدينة أخرى
857,197	857,197	التكلفة المطافة	فروض ومديون	مستحق من طرف ذي صلة
6,119,096	6,710,672	بالتقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	متاحة للبيع	أدوات ملكية
13,559,602	15,451,578	بالتقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	متاحة للبيع	أدوات ملكية
23,523,299	26,037,076			مجموع الموجودات المالية
399,752	399,752	التكلفة المطافة	التكلفة المطافة	المطلوبات المالية:
399,752	399,752			أرصدة دائنة أخرى
				مجموع المطلوبات المالية

(9) تسويات الأرصدة الدفترية تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى الأرصدة الدفترية تحت معيار التقارير المالية رقم (9)

القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي لتقارير المالية رقم (9) كما في 1 يناير 2018	إعادة قياس	إعادة تصنيف	القيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) كما في 31 ديسمبر 2017	موجودات مالية بـالتقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: الرصيد أول المدة المحول من موجودات مالية بـالتقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المحول إلى موجودات مالية بـالتقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الرصيد آخر المدة
600,092	(193)	-	600,285	
6,119,096	(591,576)	6,710,672	-	
(594,668)	-	(594,668)	-	
6,124,520	(591,769)	6,116,004	600,285	
22,162,250	-	-	22,162,250	موجودات مالية متاحة للبيع: الرصيد أول المدة المحول إلى موجودات مالية بـالتقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المحول إلى موجودات مالية بـالتقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الرصيد آخر المدة
(6,710,672)	-	(6,710,672)	-	
(15,451,578)	-	(15,451,578)	-	
	-	(22,162,250)	22,162,250	
13,559,602	(1,891,976)	15,451,578	-	موجودات مالية بـالتقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: الرصيد أول المدة المحول من موجودات مالية متاحة للبيع المحول من موجودات مالية بـالتقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من خلال الدخل الشامل الآخر الرصيد آخر المدة
564,636	(30,032)	594,668	-	
14,124,238	(1,922,008)	16,046,246	-	

السياسات المحاسبية المطبقة حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2017
قررت المجموعة عدم تعديل أرقام المقارنة، وبناء عليه تمثل أرقام المقارنة المعروضة في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المجموعة في السنوات السابقة.

التصنيف:

حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017، قامت المجموعة بتصنيف الموجودات المالية حسب الفئات التالية:

- أ) قروض ونظام مدينة – والتي تتبع نفس السياسة المحاسبية المذكورة أعلاه فيما يخص أدوات الدين وذلك بالتكلفة المطफأة.
 - ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – إن السياسة المحاسبية كما هي مذكورة أعلاه بدون تعديلات.
 - ج) الموجودات المالية المتاحة للبيع – إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من ممتلكات الموجودات المالية وهي إما قد تم تضمينها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.
- إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات وتحدد من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي لها.

القياس اللاحق:

لم يتغير القياس عند الاعتراف المبدئي بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم إدراج القروض والمديونيات والاستثمارات المحافظ عليها حتى الاستحقاق بالتكلفة المططفأ باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة كما يلي:

- (أ) للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
 - (ب) للموجودات المالية المتاحة للبيع والمتمثلة في أوراق مالية بعملات أجنبية – قصيرة الأجل غالباً المسؤولية – فإن فروق تحويل العملات الأجنبية والمتعلقة بالتغيير في التكلفة المططفأ للأوراق المالية يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الاعتراف بالتغييرات الأخرى في القيمة الدفترية في بيان الدخل الشامل الآخر.
 - (ج) بالنسبة للأوراق المالية وغير المالية والمصنفة كمتاحة للبيع – في بيان الدخل الشامل الآخر.
- عند بيع الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن التغيرات التراكمية في القيمة العادلة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تضمينها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

الانخفاض في القيمة:

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة أدوات الملكية والمصنفة كمتاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطرد في القيمة العادلة للأداة المالية بحيث يصبح أقل من تكلفته الأصلية يردد في الاعتبارة كمؤشر عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأداة المالية، ويتم تحديد الانخفاض المطرد على أساس الفترة التي انخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية – الفرق بين تكلفة الاكتناه والقيمة العادلة الحالية مخصوصاً منها أي خسائر الانخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع – تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إن خسائر الانخفاض في القيمة المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

د-2) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً مقاصدة المبالغ المعترف بها وهذا نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - العقارات الاستثمارية:

تنقسم العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحفظة بها لغرض إكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلامها. تدرج العقارات الاستثمارية مبنينا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتکاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم رسمة المصروفات الناتجة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصروف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات واصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها نهائياً من الإستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلها لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الإستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغضون بيته.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للميسانة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الإستخدام.

و - ممتلكات ومعدات:
 تتضمن التكلفة المدينية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بوصول تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصروفات المتقدمة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبده هذه المصروفات فيها. في الحالات التي يظهر فيها يوضوح أن المصروفات قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسمة هذه المصروفات كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخصائص الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتحاجية المتوقعة لبند الممتلكات والمعدات كما يلي:

العمر الإنتحاجي
(سنوات)

5 - 2

أجهزة حاسب آلي ومعدات

يتم مراجعة العمر الإنتحاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتلقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بند الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببند الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنقاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ز - انخفاض قيمة الموجودات:
 في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تدبير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسارة الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تدبير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تدبير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي يتضمن إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أوهما أعلى. يتم تدبير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تغيرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة الانخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان موجوداً لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معدّة تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير المعمول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدمته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ط - توزيعات الأرباح للمساهمين:
تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح التقديمية وغير التقديمية لمساهمي الشركة الأم كمطالبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لارادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير التقديمية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة التقييم بالقيمة العادلة مباشرةً ضمن حقوق الملكية. عند القيام بذلك التوزيعات غير التقديمية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الانصراف عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحدث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ي - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية حقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرةً بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها بحقوق الملكية مخصومة من المبلغ المحصلة.

ك - تحقق الإيرادات:
يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيراد على أنه "الدخل الناتج من أنشطة المنشأة الاعتيادية" ويتم إنشاء نموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، ويقتضي الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يمكّن المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء.

- الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل - يُعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشأ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويبعد المعايير الخاصة بكل حقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية : تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها ، باستثناء المبالغ المحصلة نتيجة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات التعاقد في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدى، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدى في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدى.
- الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تتي المجموعة بالالتزامات التعاقدية.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) من الشركات مراعاة الآراء ، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات التموج على العقود مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرةً بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ، كانت المجموعة تعترف بالإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق عند بيع البضاعة أو تأدية الخدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة بالصافي بعد خصم المرتجعات والخصومات والتزيلات. كما تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوقة بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة. إن مبالغ الإيرادات لا يعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع.

وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ، يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها.

وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يقلع العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة وينتفع بها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء ، أو إذا كان أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تثبيط الأصل أو تحسينه، أو
- إذا كان أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة ، ويكون للمجموعة حق ملزم ونافذ في الدفعات المستحقة مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

يتم نقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير الازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت، تأخذ المجموعة العامل التالي في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون العميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحياة الدارية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع الهامة لملكية الأصل .
- أن يقل العميل الأصل.

تعرف المجموعة بمطالبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالإلتزامات التعاقدية التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية الإلتزامات التعاقدية قبل استلام المقابل، فإنها تعرف إما بمحودات العقد أو بقيد ذمم مدينة ضمن المدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير قبل استحقاق المقابل بخلاف معيار المدة.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبده تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتقدمة من قبل المجموعة كمصرف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

الإيرادات الأخرى

يتم تتحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

تم نقل الارشادات الخاصة بغيرات الفوائد وتوزيعات الأرباح وأرباح بيع الاستثمارات من معيار المحاسبة الدولي رقم (18) إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) دون تغييرات جوهرية في المتطلبات كما هو موضح في الجداول (2 - د). عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، حدثت المجموعة أنه لم ينتج أي اثر جوهرى على بياناتها المالية المجموعة كما في 1 يناير 2018، حيث أن الاعتراف بالإيرادات للمجموعة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (18) استناداً إلى الإلتزامات التعاقدية المسارية حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017 لا يختلف عن المعيار الدولي للتقرير المالية رقم (15).

ل - المخصصات:
 يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاتاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للتقدمة مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

م - عقود الإيجار:
تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية.
تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تاجر أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب ، ويتطابق تقييم ما إذا كان تتفيد هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة ، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل .

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع على أساس القسط الثابت على مدى فترة حقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافظ للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة فترة الإيجار.

ن - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 6% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة التابعة والممول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة.

من - حصة الزكاة:
يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب زكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لعدم وجود مالي تتحسب الزكاة على أساسه.

ع - العملات الأجنبية:
تتهد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البند غير النقية بالعمارات الأجنبية المرجحة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البند غير النقية بالعمارات الأجنبية المرجحة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقية كالآدوات المالية والمصنفة كموارد مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقية كأدوات الملكية المصنفة كموارد مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية السنة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال ل تلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف معاوية تقريراً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر . ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمارات الأجنبية فيها.

ف - الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصانية لسداد التزام قانوني حالياً أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تغير البليغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصانية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ص - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقريرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتدويرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المرجحة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المرجحة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبنية في إيضاح 2، ثارت الإدارة بيداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المرجحة ضمن البيانات المالية المجمعة:

• تحقق الإيرادات:
يتم تتحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثقة بها. إن تحديد ما إذا كان ثلثة معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تتحقق الإيراد المبنية في إيضاح رقم (2 - لـ) يتطلب أراء هامة.

- تصنيف الأراضي:**
عند اقتناه الأرضي، تصنف المجموعة الأرضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأرضي:

1. عقارات قيد التطوير
عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأرضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كل من الأرضي وتکاليف الإنشاء يتم تصنیفها كعقارات قيد التطوير.

2. أعمال تحت التنفيذ
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأرضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كل من الأرضي وتکاليف الإنشاء يتم تصنیفها كأعمال تحت التنفيذ.

3. عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة
عندما يكون غرض المجموعة بيع الأرضي خلال النشاط الاعتيادي للشركة، فإن الأرضي يتم تصنیفها كعقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة.

4. عقارات استثمارية
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأرضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأرضي يتم تصنیفها كعقارات استثمارية.

- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:**
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن أراء هامة.

تصنيف الموجودات المالية:
عند اقتناه الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنیفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداء. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

الضرائب:
تضف المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة، إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة.

ب - التقديرات والأفتراضات:
إن الأفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتغيرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهيرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسورة:
تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام حلقات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأنواع مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحويل التدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحدد. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تغيرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

الأعمار الافتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:
تراجع المجموعة تغيراتها للأعمار الافتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكيد من هذه التغيرات بصورة اعتمادية بالتقدير والتغيرات في العمليات.

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن عملية تحديد مخصص الدين المشكوك في تحصيلها تتطلب تقدیرات. إن مخصص الدين المشكوك في تحصيلها يستند إلى أسلوب الخسائر الافتاجية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الدين المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبته يتضمن تحاليل تقام وتقديرات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتغييرها الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

تقييم العقارات الاستثمارية:
تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر الجماع، وتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية تم استخدام طريقة تحالف المقارنة، والتي تعتمد على تغيرات تم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفتات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القليلة للاسترداد، والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بعثة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقييم القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التغيرات النقدية. تنشأ تلك التغيرات النقدية من موازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن انشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التغيرات النقدية وكذلك التغيرات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

الضرائب:
تقوم المجموعة بقيد التزامات عن الضرائب المترتبة بالمناطق التي تمرين فيها أنشطتها وتقدر مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعلياً، فإن تلك الفروقات ستتمكن على ضريبة الدخل والضرائب الموجلة في الفترة التي يتبع فيها هذا الاختلاف. إن آية تغيرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب الموجلة.

2017	2018	نقد ونقد معادل	3
2,386,143	244,526	نقد في الصندوق ولدى البنك	
920	1,763	نقد لدى محفظة استثمارية	
-	1,374,745	ودائع تصيررة الأجل	
2,387,063	1,621,034		

إن معدل الفائدة الفعلية على الودائع البنكية قصيرة الأجل يتراوح من 2.8% إلى 11.5% سنويًا، تتحقق هذه الودائع عادةً بمعدل أقل من 90 يوم.

2017	2018	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	4
460,644	6,200,105	أوراق مالية	
5,422	3,260	محافظ استثمارية	
134,219	-	صناديق استثمارية	
600,285	6,203,365		

تم تصنيف الموجودات المالية المذكورة أعلاه كموجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة.

2017	2018	إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:	
888,466	600,285	الرصيد في بداية السنة	
-	(594,668)	المتحول إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
-	6,710,672	(إيضاح 10)	
-	(591,769)	المتحول من موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 9)	
(375,939)	-	أثر إعادة قياس القيمة العادلة كما في 1 يناير 2018 (إيضاح 2 - د)	
87,758	78,845	استبعادات / استردادات	
600,285	6,203,365	أرباح غير محققة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 18)	

الرصيد في نهاية السنة

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9)، قررت المجموعة إعادة تبويب:
- أوراق مالية وصناديق استثمارية بمبلغ 594,668 دينار كويتي من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 10).

- أوراق مالية بمبلغ 6,710,672 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 9).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر متقدمة بالعملات التالية:	
2017	2018
600,285	4,185,025
-	2,018,340
600,285	6,203,365

دينار كويتي
جنيه مصرى

- 5 وكالة استثمارية تتمثل الوكالة الاستثمارية في عقد مبرم مع أحد الأطراف ذات الصلة، وتحمل متوسط معدل عائد يواقع 9% سنويًا، وتستحق بمعدل 365 يوم (إيضاح 8)، لاحقًا لتاريخ بيان المركز المالي تم استرداد كامل رصيد الوكالة الاستثمارية.

- 6 موجودات محتفظ بها بغرض البيع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، قامت شركة ركاز للصناعة والتعدين - ش.م.م. (شركة تابعة) بابرام مذكرة تفاهم لبيع بنود الممتلكات والعقارات والمعدات بمحض قيمة دفترية 133,722 دينار كويتي وبناءً عليه تم تصنيف تلك الممتلكات والعقارات والمعدات كموجودات محتفظ بها بغرض البيع ضمن بيان المركز المالي المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، كما استلمت الشركة التابعة دفعة مقدمة باجمالي مبلغ 176,925 دينار كويتي بما يعادل (10,500,000) جنية مصرى (إيضاح 12) من إجمالي مبلغ البيع. كما في 31 يناير 2018 قامت الشركة التابعة بتوزيع عقد بيع خالص الثمن واستلام باقي المبلغ 293,723 دينار كويتي وتحويل ملكية الممتلكات والعقارات والمعدات لصالح المشتري مما نتج عنه أرباح بيع موجودات محتفظ بها بغرض البيع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بـ 337,286 دينار كويتي.

2017	2018	أرصدة مدينة أخرى
310,325	310,325	دفعة مقدمة لشراء استثمار
(310,325)	(310,325)	مخصص بيون مشكوك في تحصيلها
-	-	مستحق عن استرداد موجودات مالية بالقيمة العادلة من
-	43,337	خلال الدخل الشامل الآخر
-	137,485	عوائد وكالة استثمارية مستحقة
23,775	23,775	تأمينات مستردة
6,508	3,012	مصرفوفات مدفوعة مقدماً
-	6,961	آخرى
30,281	214,570	

- 8 اوضاعات المتعلقة بأطراف ذات الصلة قامت المجموعة بمعاملات متعددة مع أطراف ذات صلة كالملايين، أفراد الإدارة العليا، وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة الأم. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة كما يلى:

2017	2018	شركات تحت إدارة مشتركة	الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع	
			مساهمين	رؤسائين
594,668	6,203,365	6,203,365	موجودات مالية بالقيمة العادلة من	
-	1,515,000	1,515,000	خلال الأرباح أو الخسائر	
4,111	141,596	137,485	وكالة استثمارية (إيضاح 5)	
857,197	-	-	أرصدة مدينة أخرى	
15,028,626	-	-	مستحق من طرف ذي صلة	
4,100,887	8,031,609	562,129	موجودات مالية متاحة للبيع	
	2,569,462	(359,391)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من	
			خلال الدخل الشامل الآخر	
			احتياطي القيمة العادلة	

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة:

2017	2018	شركات تحت إداره مشتركة	مساهمين	عوائد وكالة استثمارية صافي أرباح استثمارات مصاريف عمومية وإدارية
941,979 (24,666)	137,485 577,274 (24,666)	137,485 224,544 -	352,730 (24,666)	رئيس

2017	2018	<u>مزایا الإدارة العليا:</u>
196,000	187,977	مزایا قصيرة الأجل
12,115	12,346	مزایا إنهاء الخدمة
208,115	200,323	

2017	2018	<u>9 - موجودات مالية متاحة للبيع:</u>
7,961,620	-	أسمهم ملكية مسيرة
14,200,630	-	أسمهم ملكية غير مسيرة
22,162,250	-	

2017	2018	<u>إن الحركة خلال السنة كانت كما يلى:</u>
17,015,731	22,162,250	الرصيد في بداية السنة
-	(6,710,672)	المحول إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 4)
-	(15,451,578)	المحول إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 10)
8,692,416	-	إضافات
(6,471,511)	-	استبعادات / استردادات
(47,396)	-	خسائر الانخفاض في القيمة (إيضاح 18)
2,973,010	-	التغير في القيمة العادلة
<u>22,162,250</u>	-	الرصيد في نهاية السنة

- في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9)، قررت المجموعة إعادة تبويب:
 - أسمهم ملكية بمبلغ 6,710,672 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 4)
 - أسمهم ملكية بمبلغ 15,451,578 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 10).

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لموجودات مالية غير مسيرة بمبلغ 14,200,630 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 نظراً لعدم توافر طريقة موثوقة بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (39) المطبق آنذاك، وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

2017	2018	<u>موجودات مالية بالقيمة العادلة - خلال الدخل الشامل الآخر:</u>	-10
-	7,694,600	أوراق مالية مسيرة	
-	5,550,738	أوراق مالية غير مسيرة	
-	40,401	محلوق استثماري	
-	<u>13,285,739</u>		

	2017	2018	إن الحركة خلال السنة كما يلي:
-	594,668		الرصيد في بداية السنة
-	15,451,578		المحول من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 4)
-	(1,922,008)		المحول من موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 9)
-	726,642		أثر إعادة قياس القيمة العادلة كما في 1 يناير 2018 (إيضاح 2 - د)
-	(174,614)		إضافات
-	(1,390,527)		استبعادات
-	13,285,739		التغيرات في القيمة العادلة
			الرصيد في نهاية السنة

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9)، قررت المجموعة إعادة تقييم:
 - أوراق مالية وصناديق استثمارية بمبلغ 594,668 دينار كويتي من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 4).
 - أسهم ملكية بمبلغ 15,451,578 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 9).

2017	2018	إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالعملات التالية:
-	9,410,973	دينار كويتي
-	3,643,846	ريال عماني
-	230,920	دولار أمريكي
-	13,285,739	

تضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبلغ 40,401 دينار كويتي يمثل قيمة امتياز مدار من قبل طرف ذي صلة.

11 - عقارات استثمارية يتمثل هذا البند في عقارات استثمارية بدولة الإمارات العربية المتحدة وهي مملوكة لإحدى الشركات التابعة.

ملايين	المحول من دفعه مقدمة لشراء استثمار
982,400	إضافات
15,835	التغير في القيمة العادلة
(8,821)	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
989,414	التغير في القيمة العادلة
(111,990)	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
877,424	

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيم مستقل ومعتمد من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسهل وأسلوب التقييم المتعارف عليها.
 لأغراض تحديد القيمة العادلة للعقار الاستثماري، قامت المجموعة باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارن كلسان للتقييم، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقار الاستثماري وهي درجة ضمن المستوى الثاني.

2017	2018	12 - أرصدة دائنة أخرى
93,689	93,689	دائع شراء عقارات استثمارية
9,316	84,100	مصاريف مستحقة
72,485	75,485	مكافآت موظفين مستحقة
21,077	25,941	إجازات موظفين مستحقة
21,000	21,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
3,510	4,795	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المستحقة
-	2,001	حصة الزكاة المستحقة
1,750	1,750	توزيعات أرباح مستحقة للمساهمين
176,925		دفعه مقدمة عن بيع ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 6)
399,752	308,761	

2017	2018	<u>مخصص مكافأة نهاية الخدمة</u>
100,836	96,767	الرصيد في بداية السنة
17,609	20,121	المحمل على السنة
(21,678)	-	المدفوع خلال السنة
<u>96,767</u>	<u>116,888</u>	الرصيد في نهاية السنة

- 14 - رأس المال
يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 223,654,190 سهم (2017 - 223,654,190 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم تقية (إيضاح 1).

- 15 - احتياطي أجباري
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من صافي ريع الفترة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتزييف إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم.

- 16 - احتياطي اختياري
وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ريع السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي اختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.

2017	2018	<u>إيرادات أخرى</u>
19,571	48,287	إيرادات عوائد
2,192	-	أخرى
<u>21,763</u>	<u>48,287</u>	

2017	2018	<u>صافي أرباح استثمارات</u>
87,758	78,845	أرباح غير محققة من التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 4)
(47,396)	-	خسائر الخصاص في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 9)
(6,227)	-	خسائر محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
68,072	-	صافي أرباح محفظة استثمارية
771,797	501,538	توزيعات أرباح تقidea
(8,681)	(3,109)	اتعاب إدارة محافظ وعمولات
<u>865,323</u>	<u>577,274</u>	

2017	2018	<u>مصاريف عمومية وإدارية</u>
288,493	286,223	نفقات موظفين
24,665	24,665	إيجار
33,396	14,326	أتعاب مهنية
192	1,148	اتصالات
21,000	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن سنوات سابقة (إيضاح 20)
7,740	-	سفر
18,786	109,854	أخرى
<u>394,272</u>	<u>436,216</u>	

- 20 - الجمعية العامة
اقرر مجلس إدارة الشركة الأم بجلسته المنعقدة بتاريخ 28 مارس 2019، عدم توزيع أرباح تقidea أو أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. كما اقرر صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 21,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، إن هذه الاقتراحات خاضعة للمراجعة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم. إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة التي تزيد عن الحد المسموح به بالقانون خاضعة لموافقة الجمعية العامة للمساهمين.

وافقت الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 15 مايو 2018 على اعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، كما أعتمدت صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بـ 21,000 دينار كويتي، كما وافقت على مقترن مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وافقت الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 10 مايو 2017 على اعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، كما أعتمدت صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بـ 21,000 دينار كويتي (الإضاح 19) والذي تم إدراجها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، كما وافقت على مقترن مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

21 - ارتباطات رأسمالية إن الارتباطات الرأسمالية التي تم التعاقد عليها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة ولم يتم تكبدها بعد هي كما يلي:

2017	2018	
504,236	505,394	استثمار في شركة تابعة
-	224,239	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
254,220	-	موجودات مالية متاحة للبيع
758,456	729,633	

22 - إدارة المخاطر المالية
تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، وكلة استثمارية، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ - مخاطر سعر العائد:
تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر العائد لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات العائد المتغير، لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

ب - مخاطر الائتمان:
إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في نقد ونقد معادل وال وكلة الاستثمارية إن النقد والنقد المعادل مودع لدى مؤسسات مالية ذات صبغة اجتماعية جيدة، كما أن الوكلة الاستثمارية مبرمة مع طرف ذي صلة ذو ملاءمة مالية قوية.

نقد لدى البنوك واستثمار في وكالات:
يعتبر النقد لدى البنوك وال وكلة الاستثمارية المحافظ بها لدى المجموعة منخفضة المخاطر الائتمانية ويستند مخصص الخسائر المتوقعة على فترة 12 شهر. إن المجموعة تحتفظ بالنقد لدى البنوك وال وكلة الاستثمارية مع مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني على بدون تاريخ سابق للتأخر. واستناداً إلى تقييم الإدارة فإن أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة الناشئة عن هذه الأصول المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر عدم السداد لم تزداد بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى.

ج - مخاطر العملات الأجنبية:
إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والنتائج عن المعاملات التي تم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتعرض المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي:

التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
-	43,871 +	%5 +	درهم إماراتي
11,546 +	75,913 +	%5 +	دولار أمريكي
182,192 +	-	%5 +	ريال عمانى
-	100,917 +	%5 +	جنيه مصرى
193,738 +	220,701 +	%5 +	

2017			
الاثر على بيان الارباح او الخسائر والدخل الشامل الاخر المجمع	الاثر على بيان الارباح او الخسائر المجمع	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
- 18,467 +	49,471 +	%5 +	درهم إماراتي
259,583 +	6,018 +	%5 +	دولار أمريكي
112,130 +	-	%5 +	ريال عماني
390,180 +	55,489 +	%5 +	جنيه مصرى

d - مخاطر السيولة
 تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد القراءات المتعلقة بالأدوات المالية . وللإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقدير المقدمة المالية لعملائها بشكل دوري، وتنشر في استثمارات الأخرى قابلة للتمويل السريع، مع تحديد وإدارة التحفظات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الإحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية. إن الارصدة الدائنة الأخرى تتحقق السداد خلال فترة أقل من سنة.

e - مخاطر أسعار أدوات الملكية
 إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر الخفض في قيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد . إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصونة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر . لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتوزيع القطاعات المستثمر فيها بمخططاتها الاستثمارية.
 يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض لها كما في تاريخ البيانات المالية:

2018			
الاثر على بيان الارباح او الخسائر والدخل الشامل الاخر المجمع	الاثر على بيان الارباح او الخسائر المجمع	التغير في أسعار أدوات الملكية	
-	310,168 +	%5 +	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
664,287 +	-	%5 +	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2017			
الاثر على بيان الارباح او الخسائر والدخل الشامل الاخر المجمع	الاثر على بيان الارباح او الخسائر المجمع	التغير في أسعار أدوات الملكية	
-	23,024 +	%5 +	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
398,081 +	-	%5 +	موجودات مالية متاحة للبيع

- 23 - قياس القيمة العادلة**
 تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والربح المسعر في تاريخ نهاية الفترة المالية .
 تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو المعنون دفعه لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحثة بين أطراف السوق كما في تاريخ القیام. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بأحدى الطرق التالية:
 • من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام .
 • من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات الممثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسمى التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاخماً بما يشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسمى التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاخ.

يبين الجدول التالي تحليل البند المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2018		
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الأول
6,203,365	6,203,365	-
13,285,739	5,591,139	7,694,600
19,489,104	11,794,504	7,694,600

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2017		
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الأول
600,285	139,641	460,644
7,961,620	-	7,961,620
8,561,905	139,641	8,422,264

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
 موجودات مالية متاحة للبيع

تم الإفصاح عن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في (إيضاح 11).

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأولى والثانية والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد ثبتت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقييم أساس التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

24 - إدارة مخاطر الموارد المالية
 إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستثمار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومناقع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.
 وللحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المحفوظ، إصدار أسهم جديدة.